التجاوزات في مدينة الرمادي واثرها على الوقع الخدمي

أ.م.د كمال صالح كزكوز العاني

جامعة الانبار- كلية الاداب

قسم الجغرافية

الملخص

يعد التجاوز على التصميم والمخطط الاساس في المدينة العراقية عامة ومدينة الرمادي خاصة من مظاهر المخالفة البارزة كما انه انتهاك صريح لحرمة النظام وهيبة القانون السائد. ويرجع ذلك الى اسباب كثيرة من ابرزها ضعف مستوى الوعي لدى الكثير من المواطنين الذين يعتقدون ان في التجاوز على الملكية العامة استعادة لملكيتهم الخاصة التي سبق سلبها منهم. وبهذا الاعتقاد الخاطيء فهم يضفون على تجاوزهم شرعية واهمة لا تقوم على اساس رصين ودليل قاطع ولا بد ان ينجم عن هذا التصرف العشوائي مشكلات كثيرة تهدد مستوى الخدمات في المدينة ودرجة جمالية المظهر الحضري فيها.

Encroachments in Ramadi City and Their Effects on Services

Assist. Prof. Dr. Kamal Saleh Kazkuz
Anbar University – College of Arts
Dept. of Geography

Abstract

Encroachments on the basic design of the Iraqi city in general and Ramadi in particular is an outstanding violation of the system and law. This is dues to many reasons such as the weak awareness of the citizens who believe that their encroachment on public property is a restoration of their seized private ones. They try to give their allegation a false legitimacy as it is groundless. Such haphazard behaviour can result in many problems that threaten the level of services in the city and the beauty of its urban appearance.

ملخص الدراسة :

يعد التجاوز على التصميم والمخطط الأساس في المدينة العراقية عامة والرمادي خاصة من مظاهر المخالفة البارزة كما انه انتهاك صريح لحرمة النظام وهيبة القانون السائد ويرجع ذلك الى أسباب كثيرة ضعف مستوى الوعي لدى الكثير من المواطنين الذين يعتقدون ان في التجاوز على الملكية العامة استعادة لملكيتم الخاصة التي سبق سلبهم منهم وبهذا الاعتقاد الخاطئ

فهم يضفون على تجاوزهم شرعية واهمة لا تقم على أساس الرصين او على دليل قاطع ولابد ان ينجم على هذا التصرف العشوائي مشكلات كثيرة تهدد مستوى الخدمات في المدينة ودرجة جمالية المظهر الحضري فيها ومما يزيد في هذا الأمر تعقيد إضاعة خطورة نتائجه ضعف مستوى الرقابة الحكومية وعدم اتخاذ الموقف الحازم الذي يسنده القانون في توجيه العقوبة الرادعة على المتجاوزين الذين استهانوا بحرمة الملكية العامة وخرقوا القانون بوضح النهار بلا شعور بالمسؤولية ولا رادع رسمي ويرتبط كل ذلك بالفساد الإداري والعلاقات الاجتماعية بين المتجاوزين والمسؤولين ومع قناعتنا عن تحقيق التطور المتوازن واحترام القانون لا بد ان يكون لهما من القوة نصيب إنما يحدث بمدن العراق عامة ومدينة الرمادي خاصة من حيث التجاوز يدل على حالة من الفوضى بِأشكالها المختلفة انعكست مباشرةٍ على الواقع الخدمي على هذه المدينة التي تمثل المركز الإداري لمحافظة الأنبار مما جعلها تعاني مساوئ الإهمال على الرغم من حجم التخصيص المالي لها واذا كان من مهمات الجغرافية التفاعل مع البيئة ورصد الظاهرات الطبيعية والبشرية وتأثير مستوى كفاءة الإنسان الحضارية وازاءها واعداد البحوث والدراسات المفيدة بما تحمل من دلاله وتوجيه ومقترحات فأننا هنا نؤشر خلل واضحاً وعيباً فاضحاً لا ينسجم ومظهر المدينة الحديثة والحياة الحضرية المعاصرة ذلك هو التجاوز على حرمة الملكية العامة والاستهانة بشرعيتها القانونية وهيبتها الاجتماعية ويحكم المنطق والدليل العقلي بان المتجاوز هو سارق للمال العلم وان المسؤول الإداري الذي يتهاون في ردعه ليس باقل منه شرا بل ان الإدارة هي السبب وكل ماينجم عنها من تجاوز وخرق واستهانة ما هي الا نتائج تأكد السبب الإداري ذاته.

١-١ :المقدمة:

ان تطور المدن وازدهارها يرتبط بمدى ثقافة ووعي المواطنين والمحافظة عليها اولا ومدى تطبيق القوانين ومتابعتها من الجهات الحكومية واتخاذ القرارات الرادعة بحق من يخالف ثانية سواء أكان ذلك في الدول المتخلفة ام في الدول المتقدمة ذلك ان المال العام للجميع وليس لفئة محددة من السكان وان التجاوز عليه يعد جريمة ومخالفة واضحة تجب محاربتها بالسبل كلها كما ان السكوت عنها جزء من الفساد الإداري وهدر في المال العام.

يعد التجاوز بأشكاله كافة من اخطر المشكلات التي تواجه المدينة العراقية عموما ومدينة الرمادي خاصة اذ بدأت تزداد بدرجات ملحوظة مما انعكس سلبا على واقع الخدمات وبخاصة بعد احتلال القوات الأمريكية للعراق سنة ٢٠٠٣ وحدوث حالة من الفوضى والانفلاتات الإدارية أدى إلى ضعف الرقابة الحكومية وصعوبة تنفيذ القوانين لأسباب اجتماعية تتعلق بالمتنفذين بالمدينة وعلاقاتهم بالجهات المسؤولة التي تقف بجانب التجاوز مما جعل حالة التجاوز عامة

على جميع مرافق المدينة سواء أكان ذلك بموافقة الجهات البلدية عن طريق إصدار عقود مساطحة للأراضي ووضع (الكابينات) ام للبناء غير المنتظم الذي نجم عنه تشويه جمالية المدينة في أحيائها السكنية كافة زيادة على التجاوز الحكومي من خلال وضع الكتل الكونكريتية والأسلاك الشائكة مما يؤدي الى ضعف درجة انسيابية حركة النقل.

ومن الأهمية بمكان ان نشير هنا الى ان المستفيدين من عقود الإيجار البلدية قد أصبحوا يتصرفون بالأرصفة وأجزاء من الشوارع تصرفا لا يلتزم بمضمون العقد قانونا وكأنه المالك الشرعي للرصيف ومما يليه من الشارع بل لقد بلغ الأمر لبعضهم ان يضع الحواجز حول ما يعده ملكا مشروعا بموجب ذلك العقد غير ان هذا طفح في الكيل وبخس في الميزان أساسه الجهة الإدارية التي لم تتابع التعليمات الرسمية الصادرة بقانون وهذا التهاون واللامبالاة يصب في خانة الفساد الإداري وكذلك فان هذا التجاوز يعيق حركة المشاة ويخلف زحمة السير ويؤدي الى تجمع الناس وعلى ذلك تترتب تبعات أمنية مع مظاهر غي حضارية.

واذا كنا نجد عذرا للمواطن المدفوع بضعف الإدراك مع السعي في سبل العيش فليس للجهة الإدارية أي عذر وهي التي تجمع بين سنن القانون على الناس وعدم متابعة تطبيقه عليهم لتحقيق الهدف والحكمة فيه وهذا تناقض صريح وعيب مريب ينتهك القانون ذاته ويحط من هيبة الدوائر الحكومية في اعين الناس مما يزيد في أزمة التجاوز لعدم توقع العقوبة.

١-٢ : مشكلة البحث

تعد حالة التجاوز على اختلاف أنواعه من المشكلات التي تواجه مدينة الرمادي أسهمت مجموعة من الأسباب والعوامل في أبرزها من خلال أهم تساؤلين :

- هل للعوامل الاجتماعية دور في المشكلة ؟
- ما مدى علاقة الجانب الأمني والإهمال الإداري بهذه المشكلة ؟

١- : فرضية البحث

تمت صياغة فرضية البحث بالاتي : يؤثر التجاوز في مدينة الرمادي تاثيرا سلبيا على واقع الخدمات فيها وله جوانب سيئة على الجوانب العمرانية والاجتماعية والجمالية في المدينة .

١-٤ : أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في دراسة حالات التجاوز على الواقع الخدمي في المدينة العراقية عامة ومدينة الرمادي خاصة من خلال أبرزها وتأشير تأثيرها السلبي على المجتمع الحضري ومن ثم علاقة ذلك بمستوى الخدمات التي تقدمها الدوائر الحكومية للسكان . وإكمالا لهذه الأهمية فقد تم اعتماد الدراسة الميدانية لتحديد تأثير المشكلة على الأنشطة والخدمات داخل المدينة .

١-٥ : هدف البحث

يهدف البحث الى ما يأتي:

- معرفة حجم المشكلة التي تعاني منها مدينة الرمادي من خلال التجاوز ومدى تأثيره على الواقع الخدمي .
- التعرف على تأثير التجاوز من خلال أنواعه وانعكاس ذلك على حياة السكان وأنشطتهم من جهة ثم توضيح الآثار المترتبة على الجوانب البيئية والخدمية من جهة أخرى

١- : حدود منطقة الدراسة

تم تحديد منطقة الدراسة وفقا لاعتباري المكان والزمان ،فالحدود المكانية تمثلت بمدينة الرمادي بحسب موقعها من محافظة الانبار والمخطط الاساسي ضمن الحدود البلدية لمدينة الرمادي التي بلغت مساحتها الكلية (٤١٢٩) هكتاراً ويشمل (٢٢) حياً سكنياً ٠ الخرائط (١، ٢، ٣).

اما عدد السكان الذي يشكل الجوهر الاساسي للدراسة باعتبارهم المسؤلين عن التجاوزات فقد بلغ (٢٦٠٩٣٠) نسمة ويشغلون (٢٤٢٦٨) وحدة سكنية٠ جدول رقم (١).

خريطة رقم (١) موقع مدينة الرمادي من محافظة الانبار

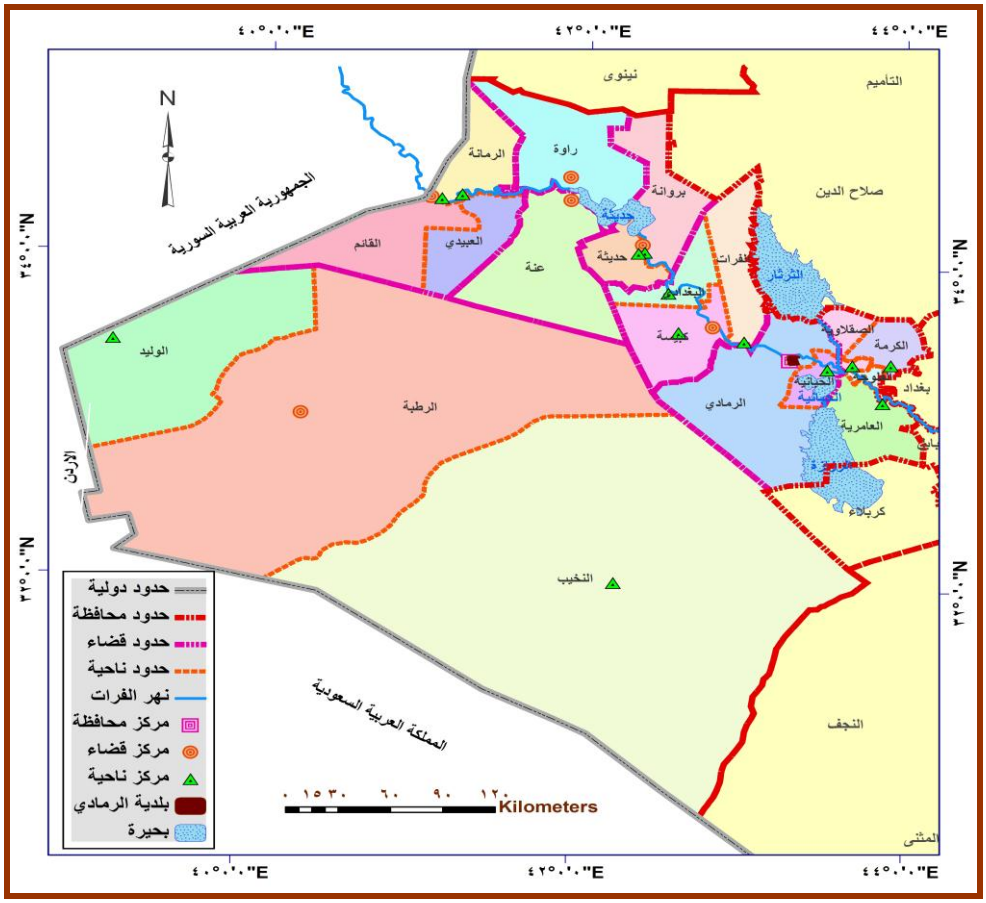

المصدر : وزارة الموارد المائية ، مديرية المساحة العامة ،خارطة محافظة الانبار الإدارية ، ٢٠٠٠ ، مقياس (١:٥٠٠٠٠٠)

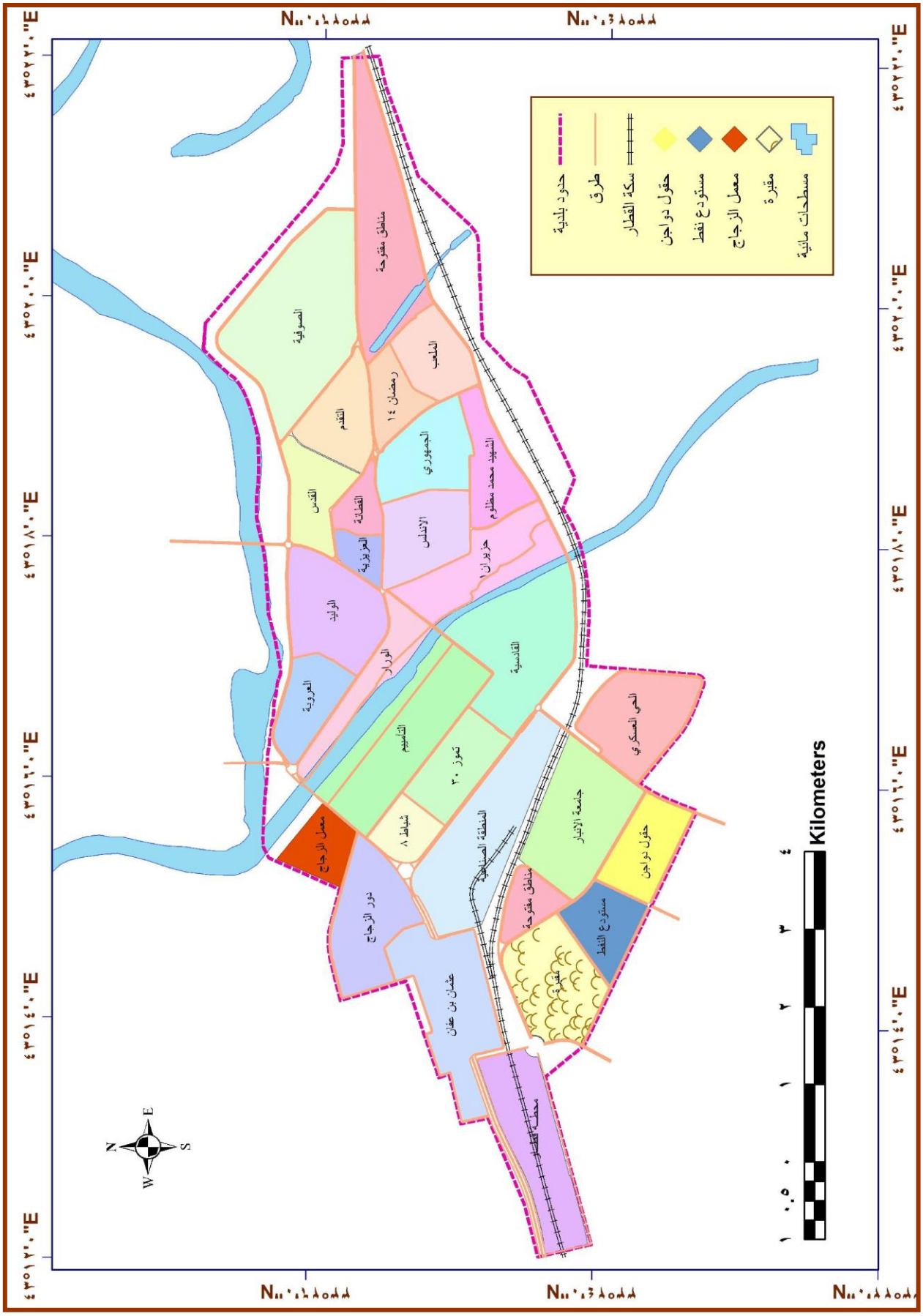

المصدر: وزارة الإشغال والبلديات ،مديرية التخطيط العمراني ،قسم تخطيط مدن وسط العراق ،التصميم الاساسي لمدينة الرمادي ، ٢٠١٠ ،مقياس (١:٢٠٠٠٠)

خريطة رقم (٢) توزيع الاحياء السكنية في مدينة الرمادي لسنة ٢٠١٠

خريطة رقم (٣) التصميم الأساس لمدينة الرمادي لسنة ٢٠١٠

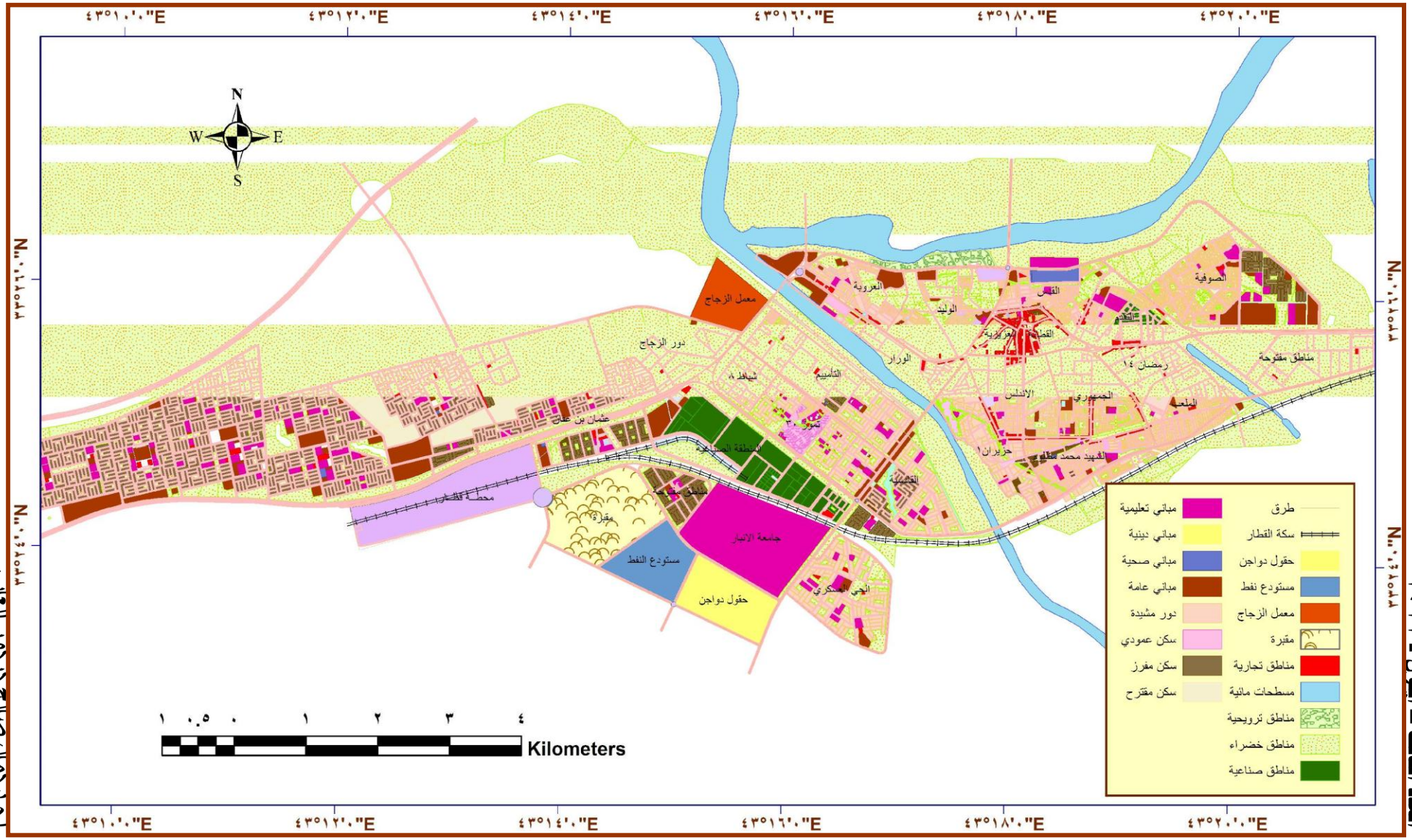

المصدر: وزارة الإشغال والبلديات ،مديرية التخطيط العمراني ،قسم تخطيط مدن وسط العراق ،التصميم الاساسي لمدينة الرمادي ،٢٠١٠
،مقياس (١:٢٠٠٠٠)

ا.م.د. حمان صالح كردور العاني

٧ـ١ : أسلوب الدراسة

تم اعتماد الدراسة الميدانية بأساليبها كافة ، بما في ذلك المشاهدة المباشرة والمقابلة والزيارة الموقعية للمناطق المتجاوز عليها ، مع استمارة الاستبيان .

جدول رقم (١)

التوزيع الجغرافي للسكان حسب الإحياء السكنية وعدد الوحدات السكنية

ت	الحسي السكني	المساحة / هكتار (١)	عدد السكان (٢)	عدد الوحدات السكنية(٣)
١	الصوفية	٢٨١	١٨٤٧٥	٢٩٨٤
٢	القدس	٢٦٨	١٢٠٦٨	٨٧٢
٣	التقدم	٢٠٤	٧٣٩٢	٤٨٦
٤	القطانة	١٠٣	٦٨٢١	٤٢٤
٥	العزيزية	٩٥	٨٣٧٣	٥٩٩
٦	الملعب	٢٠٩	٢٢٤٣٥	٢٢٠٩
٧	الجمهوري	٢٢٨	٢١٧٢٤	٢٠٩٥
٨	الشهيد محمد مظلوم* (الضباط والبكر)	١٨٢	١٨٨٨٦	١٧٥٢
٩	الحوز (١) حزيران	١٩١	١١٧١٤	٩٤٥
١٠	الورار	١٩٩	٧٩٦٠	٥٧٠
١١	الوليد	٢١٧	١١٢٢٢	٨٨٥
١٢	العروبة (البعث)	١٧٦	٩٥٨٦	٧٠٣
١٣	الأندلس	٢٢١	١٢٧٣٣	١٠٩٧
١٤	التأميم	٢٥٣	٩٠٦٢	٦٤٦
١٥	الحرية	٦٥	٥٧٦٧	٥١٢
١٦	القادسية الأولى والثانية	٣٥٨	٢٠٩٣٤	٢٨٣٧
١٧	الحكم المحلي	١٠٢	٤٥٤٥	١٦٧
١٨	النور* (٨ شباط)	٢٠٢	١١٣٢٩	٩٣٣
١٩	المعتصم* (٣٠ تموز)	٢٤٥	١٣٤٨٩	١٣٢٦
٢٠	الرسالة	١٥٠	٣٦٦٣	٤١٧
٢١	العسكري	١٢٠	٨٣١٦	٥٦٥
٢٢	عثمان بن عفان *(صدام)	٣٣٠	١٤٤٣٦	١٢٤٤
	المجموع	٤١٢٩	٢٦٠٩٣٠	٢٤٢٦٨

المصدر :- ١، ٣ بلدية الرمادي ،قسم الأملاك ،قسم التخطيط ،بيانات غير منشورة ٢٠١٠
٢ مديرية إحصاء محافظة الانبار ،نتائج المسح والحصر، بيانات غير منشورة ٢٠١٠

المبحث الثاني

٢-١ مفهوم التجاوز وأقسامه :

ان معرفة التجاوز من الأمور المهمة التي يجب توضيحها للسكان من خلال وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها زيادة على ضرورة معرفة الأمكنة التي أصابها التجاوز، وبخاصة تلك التي تعود ملكيتها للدولة. وهي مال عام يخص المجتمع بأكمله ، يحميه القانون ويصونه النظام . ولا يقل شان البحوث العلمية والدراسات الميدانية، أهمية في توعية الناس بمخاطر هذه الظاهرة ومسؤوليتها الاجتماعية والشرعية، مما يترتب على ذلك من تبعات قانونية . ويشكل ذلك إحدى منطلقات هذه الدراسة .

للتجاوز مفهومان:

احدهما لغوي والثاني اصطلاحي :

- المعنى اللغوي : التجاوز مأخوذ من الفعل الماضي (تجاوز) . تقول العرب تجاوز يتجاوز تجاوزا وبهذا المعنى فهو اقرب الى الخروج والاعتداء عدم الالتزام وتأتي كلمة التجاوز بمعاني عدة منها (المخالفة والخروج عن اللائق ، وتخطي الحد المباح[١]. يقال تجاوز فلان القانون أي خالفه وخرج عيه ولم يتقيد به . كما يقال تجاوز الرجل حدوده بمعنى خرج عن الأعراف والتقاليد[٢].
- المعنى الاصطلاحي : وهو عدم الالتزام بما هو مألوف وسائد بين الناس أي الخروج عن إرادة المجتمع وشق عصى الطاعة والتمرد على القيم والعرف الاجتماعي وانتهاك القانون وعدم الخضوع لإرادة الكل ان التجاوز عمل محرم شرعا لأنه الاعتداء على مال الغير سواء أكان ذلك الغير أفرادا أم حكومة ويدخل التجاوز على الأرض ضمن نطاق التحريم الشرعي وقد نص الحديث الشريف على ذلك بوضوح (من ظلم قيد شبرا من الأرض طوقه الله بسبع أراضين) ومع اعتبار الأرض الخاضعة للدولة مالا عاما ، فان هذا النص الشرعي يعد التجاوز عليها حراما لأنه يدخل ضمن مفهوم الغصب ، ويشمل ذلك جميع استعمالات الأرض[٣].

والتجاوز هو مجمل ما يقوم به الأفراد والجماعات والهيئات الرسمية وغير الرسمية من ائتلاف وتشويه متعمد وغير متعمد لبنية المدينة وهي المكان الحضري مما يؤدي الى تغيير صورته التي ينبغي ان تكون عليها المدينة وتظهر بها[٤].

ومن خلال ذلك حدد الباحث تعريف للتجاوز بأنه كل ما يحصل من تغير في استعمالات الأرض المخطط لها او كل ما يقوم به الإفراد من أنشطة وفعاليات مخالفة للقانون او غير شرعية داخل المدينة وخارجها المتمثل بإطرافها التي تعد من الداخل لها وعند التجاوز عليها فهذا يعني انعكاس سلبي على خدماتها من خلال ما يحصل من تشويه للمشهد الحضري ٠ وفي ضوء هذا التعريف فان كل ماقام به الإفراد من بناء تجاوزاً على الأراضي المفتوحة (المناطق والأشرطة الخضراء) وبناء محلات تجارية على أرصفة الشوارع او سير السكان في وسط الشارع بسبب التجاوزات فضلاً عن استغلال خدمات البنية التحتية (الماء ،الكهرباء، الهاتف) واستغلال محرمات الطرق ، كلها تعد تجاوزات وأسبابها اما المواطن

او سوء تنفيذ القوانين وتطبيقها والذي يعد من اخطر إشكال الفساد الإداري الذي أصبح حالة شبه عامة بعد الاحتلال الأمريكي العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩ ٠ لذلك فان لشرح هذا الموضوع لابد من تسليط الضوء على أقسام التجاوزات وأسبابه.

٢-٢- أصناف التجاوز:

سيتم تسليط الضوء عليها وعلاقتها بالواقع الخدمي فأبرز هذه الأقسام هي التي يوضحها الجدول رقم (٢) والشكل رقم (١) عن حجم التجاوزات في مدينة الرمادي لعام ٢٠١٠ ٠

٢-٢-١التجاوز على الارصفه والشوارع : والتي تشكل ما نسبته (٤٥,٥%) بسبب:

ان انتشار البطالة وعدم توفير فرص عمل للشباب أدى الى دفعهم مضطرين (غير مختارين) للعمل في الأسواق ونجم عن لك تجاوز على أرصفة الشوارع نتيجة استخدامهم أسلوب العرض الخارجي للبضائع . وهذه الارصفه مخصصه أساسا لسير السابله وهنا اجتمع الخطأ السابق مع الخطأ اللاحق لينتج عنهما خطأ مضاعف فهذه الشوارع ضيقة في تصميمها الأساس مع أرصفتها ، وتبع ذلك العمل التجاري واستغلال الأرصفة مع أجزاء من الشارع ، فأضحت النتيجة عشوائية التصميم ، مخطوئة التصرف ، مهملة العلاج .

ومما ضاعف المشكلة ، الزيادة التي حصلت في عدد السيارات في الوقت الحاضر قياسا الى السنوات السابقة . اذ بلغت هذه النسبة مابين ٥٠٠-٧٠٠% (٥) ، مما فاق قابلية استيعاب هذه الشوارع بعد عام ٢٠٠٣، ولم تعد كفاءتها المرورية تنسجم وهذه التطور الذي لم يحسب له المصمم حسابا ولم يخطر له على بال . وعلى الرغم من هذه الأزمة فثمة تجاوز يتكرر يوميا على هذه الشوارع يتمثل بسير المركبات بالاتجاه الخاطئ (عكس اتجاه السير) wrong side ، زيادا على وقوف هذه السيارات في الأماكن الممنوعة مروريا في اغلب شوارع المدينة . ومع كل هذه الأخطاء، فان بناء (الكابينات) التجارية على الأرصفة ، ومحلات بيع المشتقات البترول أيضا، كل ذلك أدى الى تردي كفاءة هذه الشوارع من حيث المرور والخدمات. وليس ثمة أمل في المعالجة، فالأخطاء تتراكم والتجاوز يتفاقم والدوائر المعنية في عزلة ، حتى أضحى المواطن عند مفترق الطرق، ونرى أن من الإنصاف أن لا نلقي تبعات اللوم على المواطنين ، الذين يدفعهم الاضطرار إلى العمل التجاري العشوائي، فسلوك الاضطرار يختلف تماما عن إرادة الاختيار. فليس أمام هؤلاء الا العمل لكسب لقمة العيش الزهيد، وقد دالت عليهم الأيام، وكر على عوائلهم الحدثان . مع قناعتنا ان اغلب هؤلاء الشباب من المثقفين ويحملون شهادات دراسية، ويمارسون أعمالا تجارية تقل عن مستواهم العلمي والاجتماعي، ولكن .... على قدر كفاءة الأسباب تكون سلامة النتائج .

جدول رقم (٢)

حجم التجاوزات في مدينة الرمادي لعام ٢٠١٠ *

ت	نوع التجاوز	العدد	النسبة %
١	التجاوز على الأرصفة والشوارع	٧٥٨٠	٤٥,٥

٢	التجاوز على خدمات البني التحتية	٦٢٧٤	٣٧,٧
٣	التجاوز على ضفاف نهر الفرات وجدول الورار	٤٨٢	٣
٤	التجاوز على المناطق والأشرطة الخضراء**	٨٦٤	٥,٢
٥	التجاوز على حرمات طرق النقل	٢٥٢	١,٥
٦	التجاوز على المبازل	٦٧٥	٤
٧	تجاوز بتجميع نفايات البلدية	٥٢٠	٣,١
	المجموع	١٦٦٤٧	%١٠٠

المصدر :- المسح الميداني للباحث

- تعد اخر سنة للتجاوزات والتي ابتدأت بعد الاحتلال الامريكي للعراق في ٢٠٠٣/٤/٩

** المنطقة الخضراء في الكيلو (٥) انموذج للتجاوز والذي تم التركيز عليه في هذه الدراسة

شكل رقم (١)
حجم التجاوزات في مدينة الرمادي لعام ٢٠١٠

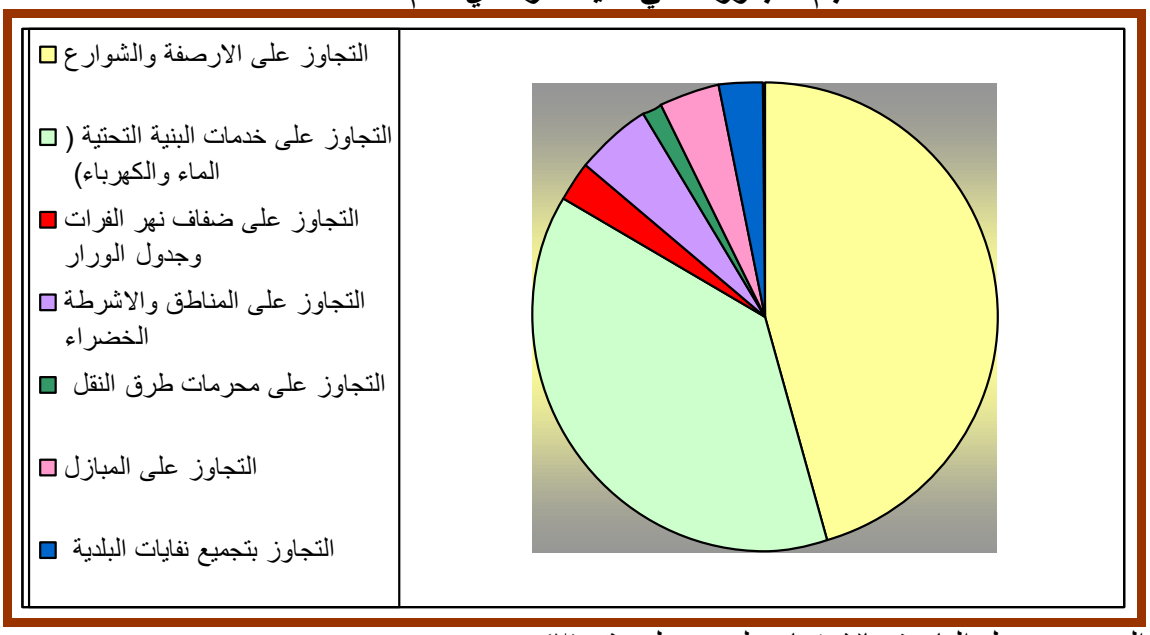

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم (٢)

٢-٢-٢التجاوز على خدمات البنية التحتية :

من الدلائل والمعايير التي تميز المدينة عن القرية ، مستوى الخدمات المتوافرة في المدينة مع تطروها وكثافتها التي تنسجم بالضرورة وعدد السكان في هذه المراكز الحضرية . ومن ابرز هذه الخدمات تلك المتمثلة بشبكات الكهرباء، وشبكات مياه الشرب، ثم خدمات الهاتف .وكل هذه الوسائل الخدمية هي مال عام وملكية جماعية مصانة بالقانون والعرف الاجتماعي السائد . وفي مدينة الرمادي لم تسلم هذه الخدمات من التجاوز وإلحاق الأذى بها ، سواء أكان ذلك في الأرض التابعة لها ام في الأسلاك والأنابيب .

ومن أمثلة التجاوز على خدمات البنى التحتية والتي شكلت ما نسبته (٣٧,٧%) ، استيلاء الكثير من العوائل على الأراضي القريبة من منازلها وهي متروكة أرضا حراما ملحقة أصلا بهذه الخدمات . فمن العوامل من يستغلها في بناء محلات تجارية، ومنها من يجعلها حديقة ملحقة بالدار، ويشغلها بزراعة الخضراوات الصيفية والشتوية، بل ويسقيها من شبكة مياه الشرب . أما ربط أنبوب السقي خارج مقياس استهلاك الماء في المنزل ، فهو أمر يسير جدا، اذ أن من ينتهك حرمة الكبائر تهون في نفسه الصغائر .

ولعل من الطريف ان نذكر هنا ، بأنك لو حاججت هذا المتجاوز على حرمة المال العام ، لأجابك بلا تردد ، لقد أحييت أرضا بورا ، تسفي الغبار صيفا والطين شتاءا ، وكأنه المتفضل على الناس بعد ان سلب حقهم وغصب أرضا تخدمه مع الآخرين، وما هو لها بوارث انظر رعاك الله كيف يقلب اللصوص للحقيقة ظهر المجن ، ويبررون أكل الحرام بفتوى اشد حراما وأدهى عاقبة . فمثل هذه قد ارتكب أربعة أخطاء دفعة واحدة : انتهاك القانون، وغصب الأرض ، وسرقة ماء الشرب، ثم فتوى لم تصدر عن فقيه . فبئس قوما يكون سارقهم مفتيا ومسؤولهم خاملا، وحقهم مستباحا ، وضعيفهم مظلوما .

أما شبكة الكهرباء فليس لها حرمة ،فكثير من الناس في المدينة يربطون أسلاك التيار الكهربائي خارج المقياس (الميزانية) وان ثمة دور سكنية ومحلات تجارية ليس فيها مقياس أصلا . ومثل هؤلاء ينطلقون ممن دوافع واهمة وحجج ضعيفة لا يقرها المنطق ولا يدعمها البرهان واغلبهم يبرر الأمر جهلا بان خيرات العراق لأهله .

٢-٢-٣التجاوز على ضفاف نهر الفرات وجدول الورار :

لو استغل الناس نهر الفرات والورار بزراعة الأشجار والخضروات ، لكان في الأمر من وجهة نظر ، لان اجتماع الماء والخضراء أمر حسن يقره المنطق وتهواه النفوس ، ومثل هذه الأماكن ترتادها العوائل والأفراد أوقات الفراغ هربا من وطأة الحياة وهموم العيش ، وعندما ينسجم الماء والخضراء مع الهم والبلاء فتصفو الأذهان وتهدأ الأشجان وهنا يتحقق المثل القائل (رب ضارة نافعة) غير ان الذي يحدث في هذا التجاوز الذي شغل ما نسبته (٣%) من حجم التجاوزات ، هو الاستغلال الخاطئ لتوليد خطا آخر ، أي استثمار التجاوز في إنشاء محطات غسل وتشحيم السيارات وكذلك إنشاء معامل لغسل وتنظيف المواد الإنشائية المستخدمة في البناء ، (الرمل

والحصى) . وهذه المحطات والمعامل تجاور النهر مباشرة مستفيدة من مائه في العمل وتطرح فيه الملوثات . فهي تأخذ منه ما ينفع وتعطيه ما يضر وهذه قسمة ضيزى ، تترتب عليها نتائج وخيمة العواقب لاسيما اذا أخذنا بنظر الاعتبار ان الفرات هو المصدر الأول لمياه الشرب ، بل هو شريان الحياة الوادية ، من إنسان ونبات وحيوان . وكلا النهرين – الفرات والورار- يشكلان بيئة مائية معروفة للثروة السمكية التي ليس لها بوسع سكان المحافظة الاستغناء عنها ، بما في ذلك بحيرة الحبانية التي تشكل نهاية مطاف جدول الورار الذي يعد مصدرها المائي الوحيد ومصدر حياة ثروتها الحيوانية والبشرية . ومن الغريب حقا والتناقض الصريح ان يعمل الإنسان ليعيش في الوقت الذي يقتل فيه حياة ثروة تعد مصدرا غذائيا لحياته .

وإذا كانت الدول المتقدمة ومجتمعاتها المتطورة تعقد المؤتمرات لمكافحة التلوث – الهوائي والمائي ، فإننا لازلنا في مجتمع يئن تحت وطأة التخلف والجهل والظلام . اذ كيف يديم الإنسان حياته ويقتل سبل حياة معيشته في ان واحد ، بحجة السعي والعمل وكسب القوت بئس ما كسب عيشا وتب ما اختار بدلا . فأين هذا الإنسان من قوله تعالى " ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة "

وفق كل هذا وذاك ، فان منظر هذه المحطات والمعامل يكون على حساب جمالية المدينة ومنظر أطرافها ، وكان الأحرى ان تستثمر هذه الأماكن المثالية في التشجير والمنتزهات ، لتكون مهربا مشروعا عن الصخب والضوضاء ، ومتنفسا قريبا من السكان أثناء أوقات الفراغ ، زيادة على جمالية المنظر الذي تفتقده مدينة الرمادي منذ أمد بعيد .

٢-٢-٤التجاوز على المناطق والأشرطة الخضراء :

من المتفق عليه ان المناطق الخضراء بمساحتها المتباينة في داخل المدينة وعند أطرافها هي رئة المدينة التي تمدها بالهواء النقي ، زيادة على تأثيرها النفسي وليس بوسع المدينة ان تستغني عنها . وهذه المناطق ملك عام مصان لا يحق لأي فرد التجاوز عليها وتسخيرها لمنفعة شخصية إلا بخرق القانون الذي مهمته حماية أناس وممتلكاتهم وقد بلغت نسبه هذا التجاوز (٥,٢%) .

وعلى الرغم من الأهمية البيئية والنفسية لهذه المناطق والأشرطة فان أجزاء محدودة منها مستثمرة عمليا بطريقة سليمة ، غير ان أجزاء أخرى مستغلة حاليا خارج هذه المهمة الأساسية ، بعد إن طالها التجاوز ، فأمست أشجارها الفارعة وخضرتها اليانعة أثرا بعد عين ، تبكي ضلها الوارف ، وتحن لزمنها السالف ، وكان الآصرة والأمثل ان ترام وتصان وتتوسع لتواكب زيادة السكان وارتفاع نسبة التلوث ، الذي أصبح مشكلة عالمية تهدد سكان كوكب الأرض بالفناء .

لقد حلت مكان المساحات الخضراء محلات الحدادة وبيع الخضراوات والجزارة ، بل لقد طغى الأمر الى درجة تجمع الخردة والسكراب ومواقع المولدات الكهربائية . ومعلوم ما لهذا التغيير من مساوئ على صحة السكان في تجمع حضري . فهذه الأماكن سبب مباشر في التلوث الهوائي والسمعي والبصري ، مع الروائح الكريهة . فالمولدات الكهربائية لوحدها تعطي وسائل الراحة وتسلب وسائل الصحة في وقت واحد ، شانها شان من يضع السم في الدسم .

ان الاستعمال غير الأمثل للأرض داخل المدينة وعند حوافها لابد ان تترتب عليه نتائج غير سليمة . أي أن الخطأ لابد ان يقود الى الخطأ قد يكون أسوا عاقبة واخطر سبيلا . ولدينا انموذجاً من منطقة الدراسة لهذا التجاوز تمثل بالمنطقة الخضراء في الكيلو ٥ ضمن حي عثمان بن عفان الذي بلغت مساحته (٣٠ هكتاراً) وتم التجاوز على هذه المنطقة والتي يوضحها الجدول رقم (٣) والشكل رقم (٢).

جدول رقم (٣)

حجم التجاوزات في المنطقة الخضراء بالكيلو -٥- لعام ٢٠١٠

ت	نوع النشاط	العدد	النسبة % لكل نشاط من المجموع العام
١	بيع المواد الاحتياطية للسيارات	٢٨	٤,٩
٢	محلات بيع مواد غذائية وخضراوات	٣٥	٦,٢
٣	تصليح سيارات على اختلاف أنواعها	٦٥	١١,٣
٤	محطات بيع الوقود	١٢	١,٢
٥	معارض سيارات وكراجات	٣٠	٥,٢
٦	سكلات بيع مواد إنشائية ومحلات	٩٤	١٦,٤
٧	محلات بيع اثاث منزلي	٢٠	٣,٥
٨	مكاتب صيرفة وعقارات	٢٣	٤,١
٩	محلات لبيع المواد الكهربائية وزجاج المنازل	٢٦	٤,٥
١٠	محلات حدادة وتصنيع ألمنيوم	٤٤	٧,٧
١١	مطاعم ومحلات للأكلات السريعة والشاي	١٦	٢,٨
١٢	محلات جزارة وبيع اسماك ودواجن	١٤	٢,٤
١٣	محلات ومجمعات تجارية	١٦٥	٢٨,٩
	المجموع	٥٧٢	%١٠٠

شكل رقم (٢)
حجم التجاوزات في المنطقة الخضراء بالكيلو ٥ لعام ٢٠١٠

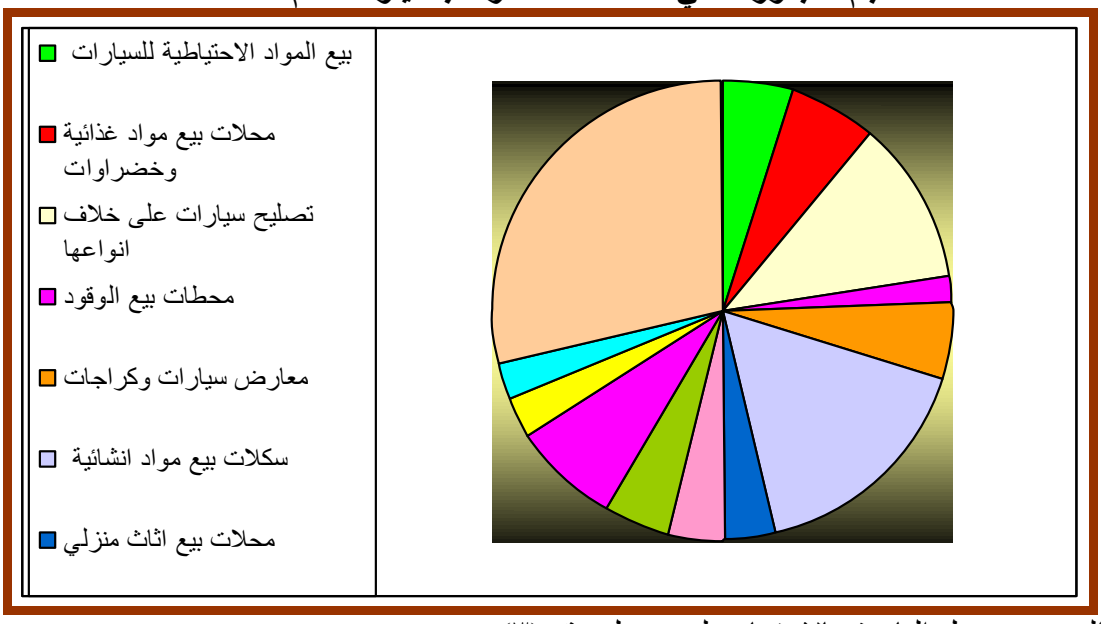

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم (٣)

وتاتي اهمية هذه المنطقة لمدينة الرمادي لو استغلت بشكل امثل ورفع التجاوز عنها لاعتبارات منها :-

١- تعد عنصراً جمالياً لمدينة الرمادي باعتبارها تمثل المدخل الغربي للمدينة
٢- يمكن استخدامها كمنطقة ترفيه للسكان من خلال انشاء الحدائق العامة والملاعب كما هو الحال في العديد من المدن العربية كحديقة تشرين في سورية ومتنزه الزوراء في بغداد
٣- يمكن استغلالها كأماكن للنشاطات الثقافية والفنية من خلال تنظيم السفرات المدرسية للطلبة وعوائل المدينة لكي تصبح متنفساً مهماً .

ومما يرفع مستوى خطورة هذه الأماكن على الصحة العامة ، ويحمل مستوى المعالجة محل الجد ، ان هذه الأماكن باتت مخزنا لطرح النفايات وفضلات البيوت ثم ان هذه الفضلات أصبحت مرتعا معتادا للكلاب السائبة تمرح فيها صائلة جائلة وما الناس منها بمأمن . حتى انقلب الأمر رأسا على عقب ، فالمساحات والأشرطة الخضراء تحولت الى بيئات محلية صغيرة ترفد التلوث وتزيد التشويه بعد ان كانت سببا في نقاء وتصفية بيئة المدينة ، ورمزا واضحا في جمالها وحسن منظرها .

٢-٢-٥التجاوز على محرمات طرق النقل :

يشمل ذلك سكة الحديد في مدينة الرمادي وطرق السيارات عند المدخلين الغربي والشرقي للمدينة . ويتمثل ذلك في بناء الدور السكنية على امتداد سكة القطار داخل مدينة الرمادي . اما مدخل المدينة الغربي فقد امتدت معه – جوارا ومحاذاة محطات بيع المنتجات النفطية ومحلات تصليح السيارات مع وقوف سيارات حمولة المواد الإنشائية وبخاصة مواد الصخور والحصى والرمل . كما امتدت بجوار الطريق المدخل الغربي محلات كثيرة (سكلات) متخصصة في بيع تلك المواد ، وقد نشط عمل هذه المحلات وتسع طرديا انسجاما مع التوسع العمراني وبناء الدور خلال السنوات الأخيرة. وشكلت نسبة التجاوز(١,٥%) من حجم التجاوزات بالمدينة

ولسنا نعيب عملا ولانقطع رزقا ، لكننا ندعو الى وضع الأمور في نصابها من خلال التعامل الأسلم والتصرف الاقوم والاستخدام الأمثل للأرض في هذا المدخل الحيوي الذي يمثل حلقة وصل مزدوجة الأبعاد . وذلك ان الهامش الغربي لمدينة الرمادي يجمع بين المدخل والمخرج فيها ومنها صوب الاقضية الغربية وبلاد الشام . وحري بأرض تقع ضمن هذه المسؤولية ان يكون استعمالها رشيدا واستثمارها مفيدا وتخطيطها سديدا .

اما المدخل الشرقي لهذه المدينة ، فليس بأفضل حال من سابقه فقد كانت أشجار الأثل واليوكالبتوس تحاذي طريقه وتطل عليه من جانبه حتى إعدادية الزراعة التي تضيف بساتينها – آنذاك – تواصلا وعطاءا فترسم أبهى صورة وأجمل منظر يثير التفاؤل ويمتع الأبصار .

وبعد ان دالت الأيام وكر الحدثان وتوالت النوائب تترى من عام ١٩٩١ واحتلال العراق عام ٢٠٠٣ ونتيجة لنقص الوقود وارتفاع اسعاره وغياب سلطة القانون ، حمل العابثون على الأشجار فؤوس الإحاقة الدمار فأضحت قاعا صفصفا كان لم تغن بالأمس .

من مساوئ استعمالات الأرض التوسع غير الاعتيادي في الحي الصناعي المطل على المدخل الشرقي لمدينة الرمادي . فهذه المنطقة هي جزء مهم من الواجهة الشرقية للمدينة وتجاور طريقها العام الذي يربطها بالعاصمة . فأصبح هذا الحي مصدرا واضحا للضوضاء والمخلفات وأكداس النفايات مع كثرة المداخن والروائح النتنة نتيجة عمل الورش الصناعية . وكل ذلك نقيض لسلامة البيئة وجمالية المدينة التي يفترض ان تعبر عن تطور سكانها ومستوى وعيهم وثقافتهم .

٢-٢-٦التجاوز على مبازل المدينة :

تمتد في مدينة الرمادي مبازل قليلة العدد كما في حي الضباط ومنطقة الثيلة وحي التأميم ومنطقة العزيزية وحي الملعب .ومع ان هذه المبازل يعوزها الجانب الفني في إنشائها ولاسيما ما يتعلق بمستوى الانحدار،غير أنها لم تكن بمنائ عن تجاوز سكان الأماكن المجاورة لها والأحياء

التـي تمتـد فيهـا .فعلـى أكتافهـا المحرمـة قانونـا تـم بنـاء المحـلات وورش التصـليح والمولـدات الكهربائيـة .وأمـاكن هـذه الاسـتعمالات متداخلـة بـين الـدور السـكنية لأنهـا متـأثرة أصـلا بوجـود المبازل التي تتداخل هي الأخرى في الأحياء والمناطق الآهلة بالسكان .وفي هذا النوع من العمل اليدوي والآلي ،أسباب مباشرة للتلوث البيئي وفقدان الجمالية المألوفة في المناطق الحضرية.

وليت الأمر وقف عن هذا الحد بل تعداه الى ما هو أمر وأدهى فلقد أصبحت هذه المبـازل مصـرفا للنفايـات والفضـلات بـل هـي الآن سـلة مهمـلات المدينـة وبوسـع مـن يمشـي بجـوار هـذه المبازل ان يرى عيانا كيف تحولت هذه المبازل عن مهمتها الأساسية الى أخرى غير أصولية من خـلال طـرح كل مـا هـو تـالف فيهـا مثـل الخضـراوات والعبـوات البلاسـتيكية والمعدنيـة الخاصـة بالمشـروبات الغازيـة وركـام الزجـاج المحطـم والإطـارات التالفـة ومـع ضـعف انسـيابية مـاء هـذه المبازل فقد تضاعفت مشكلة بسبب هذه الحمولة العشوائية فتحولت مبازل المدينة الـى مياه آسـنة لعـدم جريـان مياههـا وركودهـا المسـتمر بحيـث صـارت بيئـة مثاليـة لتكـاثر البعـوض والرائحـة الكريهة على حساب صحة الناس وقد بلغت نسبة التجاوز (٤%) من حجم التجاوزات في المدينـة .

ومن الأهمية بمكان،ان نشير هنا الى ان الجهـة الحكوميـة المسؤولة قامت بتحويل مبـزل منطقة الثيلة المكشوف الى مبزل مبطن تحت الأرض بعد ان كان منظره لا ينسـجم وبنايـة مشـفى الرمادي العام الذي يجاوره وهذه خطوة ايجابية تستحق الثنـاء والتقدير بـل وتسـتحق الاقتـداء فـي المبازل الأخرى داخل مدينة الرمادي.

٧-٢-٢ تجاوز بتجميع النفايات البلدية داخل المدينة:

من الأمور الغريبة بل الشاذة فـي بيئـة المـدن وحيـاة الحضـريين فيهـا ان تتـراكم تـلال القمامـة مـن مختلـف أنـواع النفايـات عنـد واجهـات المدينـة وبـين الأحيـاء السـكنية وقـرب الـدوائر الرسـمية فـي الوقت الذي تعد فيه الخدمات البلدية والتي بلغت نسبة التجاوز (٣,٤%) من حجم التجـاوزات ٠ ومـن بـين أهـم الركـائز التـي تقـوم عليهـا حيـاة النـاس فالحيـاة لا تقـوم علـى الهـواء والمـاء والغـذاء فحسب بل هي حاجة ماسة الى سبل الديمومة ووسائل المواصلة وهذا يتطلب بيئة صحية متكاملـة تناقضـها تمامـا أكـداس النفايـات التـي تحولـت الـى أمـاكن أنموذجيـة للـذباب والقـوارض والكـلاب السائبة ومن الأمثلة المرئية تلك المجاورة لجامعة الأنبار ونشير هنا الـى ان عمـل الجهـات البلديـة في نقل القمامة وتكديسها سابقا وحاليا عمل غير سليم ينقصه الإشـراف العلمـي والرقابـة الصـحية فزيادة على تجميعها داخل المدينة فان تلك الجهات قد اتخـذت للقمامـة مصـارف وأمكنـة لتجميعهـا وطرحها النهائي ولكنها لم تحسن الاختيار ومن أمثلة ذلك مصرف الجرايشي شمال غرب المدينة ومصرف الكسير في جنوبها الشرقي وقد فات على الجهات المسؤولة ان اهم الريـاح السـائدة فـي

العراق –ومنه مدينة الرمادي هي الرياح الشمالية الغربية والجنوبية الشرقية وبذلك فان سكان المدينة اذا سلموا من مناظر القمامة فإنهم لن يسلموا من روائحها المقيتة المؤذية ومعلوم جغرافيا ان منطقة الجرايشي تشكل المدخل الشمال الغربي لمدينة الرمادي الذي يربطها بالطريق السريع في حين تشكل منطقة الكسير منفذ المدينة الى مزارع الطاش وبحيرة الحباينة.

٢-٢-٨ تجاوزات عامه متباينة :

بعد ذكر التجاوزات الرئيسة ، فثمة تجاوزات ثانوية عامه نرى ضرورة ذكرها إكمالاً للفائدة . وقد تبدو لأول وهلة ، بسيطة وليست بذي بال ، ولكنها تدخل ضمن مفهوم التجاوز . ويقوم بها سكان مدينة الرمادي في الإحياء كافة ، ومنها - على سبيل المثال – تجاوز الحضريين على نظافة شوارع المدينة ، وعدم الالتزام بالشعار العام (حافظ على نظافة مدينتك) .

عندما يسمع المرء كلمة (حضري) يتبادل الى ذهنه على الفور تطور ذلك المعني وأهم دعائم تطوره ، الثقافة والنظافة اللتان ترتبطان ببعضهما ارتباط النتيجة بالسبب . غير إن لهذه القاعدة شواذ وما هي بحقيقة مطلقة وإنما هي نسبية . ومن أمثلة ذلك أن الكثير من العوائل الحضرية تطرح القمامة وفضلات الطعام في الشارع بلا تقيد بمكانها المخصص . فهي لا تضع هذه الفضلات في أكياس بلاستيكية أو في الحاويات الخاصة . وفي ذلك تجاوز مزدوج ، أي على الشارع ونظافته وجماله ثم على عامل البلدية وجهده ووقته . ولكن هذه الظاهرة شاذة أخذت تضمحل ، لا لوعي الحضريين وتطورهم الثقافي ، بل لتحسن الخدمات البلدية نسبيا في السنوات الأخيرة وتوفير أكياس وحاويات القمامة .

وهناك أمر أخر يتعلق بنظافة شوارع المدينة وتجاوز الحضريين عليها خارج ما يقره الذوق الاجتماعي العام . ويتمثل بظاهرة توجيه مصارف المطابخ المنزلية الى الشارع مباشرةً وهي بالتأكيد تحمل المياه وفتات الطعام . وهذه الظاهرة سائدة في أحياء المدينة جميعها ولا تنسجم والذوق السليم . فالشارع ملك عام والمطبخ العائلي ملك خاص ، وحالة التجاوز تتأتى من خلال تصرف الخاص بالعام وهذا أحد وجوه الاعتداء الصريح .

ونشير الى ظاهرة أخرى تتكرر في شوارع مدينة الرمادي . وهي – وإن كانت وقتية وطارئة – لكنها تدخل ضمن التجاوز على حقوق الآخرين في المدينة ، تلك المتمثلة ببناء السرادقات في وسط الشارع ضمن الأحياء السكنية . وتقام هذه السرادقات ، وتتكرر الظاهرة خلال مناسبات الأفراح والأتراح ، أي الأعراس والمآتم .وعلى الرغم من إقامتها في أحياء شعبية مترابطة اجتماعياً ، ولكن الشارع ليس مكانها الصحيح ، والأسلم أن تقام في البيوت ويبقى طريق الناس مفتوحاً يؤدي المهمة التي أنشى من اجلها .

ولكي ننصف الحضريين ، فلا بد من كلمة حق تخصهم ، ذلك أن الحضريين الأصليين في مدينة الرمادي المنحدرين من عوائل قديمة التحضر ، قد لا تتجاوز نسبتهم ٣٠% من مجموع

سكان المدينة حالياً ، وان الأغلبية الباقية أي ٧٠% من السكان هم ريفيون مهاجرون من مختلف أرياف محافظة الأنبار . ولسنا بحاجة الى تأكيد أن الفرد الريفي قد عاش حياته في دوامة العزلة ، مأسور خلف قضبان الثالوث المغيت : الجهل والفقر والتخلف .

فكان تحضره طارئاً لم تهضمه الأيام ، ولم تصقله التجارب . لذا فان الريفي الذي أصبح في مدينة الرمادي حضرياً ، هم كالشجرة التي لم يدعم نموها عرق الجذور.

المبحث الثالث

أسباب وعوامل التجاوز :

ليس التجاوز على الملكية العامة أمرا عادياً ، وما هو بحالة عابرة أبدا . بل هو سلوك شاذ لم يأتي من فراغ ووراءه أسباب كثيرة وعوامل متعددة الدوافع . وكل سلوك محسوب على صاحبه في العرف الاجتماعي والقانون الوضعي والشرع الإسلامي . فتكون النتيجة ان سلوك الفرد وتصرفه هما إما له وإما عليه . وهنا تكمن أهم المعايير والفوارق بين فردين أحدهما يدرك أن عليه رقيب عند غياب الناس ، والآخر يعد غياب الناس مغنماً .

ويمكن ان نذكر أهم أسباب وعوامل التجاوز إجمالا:

٣-١-٣ضعف مستوى الشعور الوطني وعدم الموازنة الدقيقة بين الحقوق والواجبات فأدى ذلك الى خلل في درجة المواطنة الصالحة ، نجم عنها ترجيح المنفعة الفردية الخاصة على المصلحة الاجتماعية العليا . وهذا منزلق خطير الأبعاد وخيم النتائج ، وهو مسلك محفوف بالشهوات ربما قاد الى الهاوية والخيانة العظمى . فمثل هذا المواطن لا يؤمن شره – وقد يكون كامناً فيه – ولا يعتمد عليه في تحمل المسؤولية وخدمة الآخرين .

3-2-3إنحدار مستوى الثقافة العامة الى الدرجة التي لا يميز الفرد من خلالها الفرق بين الخطأ والصواب . وأن أدرك الخطأ وعاقبته وأقدم عليه فهو أكثر جهلاً واشد عنتاً . فليس الثقافة كلمة عابرة ، بتداولها الناس ويتمنون محتواها ، بل هو عالم واسع المساحة بعيد الامتداد ، أدناه أن يدرك المرء أنه ليس أفضل الناس ، وإنهم شركاء الحياة ، وأن يعي بلا لبس وإبهام ما هو له مدحا وما هو عليه ذماً .

٣-٣-٣قصور الجهد الإعلامي على مستوى الوسائل المرئية والمسموعة والمقروءة ، وبخاصة الاجتماعية والدينية منها . فالمجتمع العراقي عامه بما في ذلك سكان الأنبار حضراً وريفاً ، قد مرَّ بمراحل وانتكاسات توجب النهضة من كبوه خطيرة على الإنسان ولاسيما البعد الاجتماعي . وإذا كانت الكبوة عيباً ، فأن رد الاعتبار يتأتى من خلال النهوض وإصلاح النفوس والبناء الشامل .

٣-٤-٣غموض مصطلح (التجاوز) عند الناس وعدم وضوح أبعاده المادية والاعتبارية أدى الى الاستهانة به وخرق قانون حمايته وعدم المبالاة بنظامه . ولا بدّ من التوعية والنصح والتوجيه والإرشاد ، لان اغلب الناس لا يتهيب ما هو مجهول غير واضح . وهذا الأمر احد مبررات هذه الدراسة .

3-5-3أسهمت الهجرة من الريف الى المدينة إسهاما واضحاً في نقل التخلف والجهل الى المركز الحضري . أذ ليس بوسع الريفي المهاجر ان يتكيف بسرعة لمتطلبات حياة المدينة . بل هو ريفيٌ نفساً حضريٌ بدناً ، تنهل نفسه من تقاليد متوارثة ويعيش بدنه حياة الحضر ، نفسه تقود وبدنه مقاد ، ولكي يكون حضرياً نفساً وبدناً فان الأمر يتطلب أمداً طويلاً .

٣-٦-٣ضعف الواعز الشرعي والتربية الدينية ، يؤدي الى الخلط ما بين المغنم والمآثم ، وجذور هذا الضعف تعود أساساً الى سوء التنشئة وإهمال التربية الصالحة وعدم ردع العائلة لأبنائها عندما يجنحون خارج نطاق العرف الاجتماعي والقوانين السائدة . وبذلك يختل التوازن بين حسن الفضيلة وقبح الرذيلة فيكون الزمن كفيلاً بتحسين وتزيين الرذيلة في نفسه وعينه من تصرف وسلوك (ومن شب على شيء شاب عليه) .

٣-٧-٣أن مساوئ الدوائر الحكومية وتقصيرها في حقوق الناس ، يخلق أحيانا رد فعل عند المواطن تدفعه الى العبث بالمال العام مدفوعاً بمظلمته التي أهملتها تلك الدوائر ، معتقداً في نفسه انه يستعيد حقاً مغصوباً أو على الأقل يستحصل تعويضاً من خلال منفعة شخصية . غير ان هذا المواطن واهم وتصرفه غير سليم . فالدائرة الحكومية شيء والمال العام شيء آخر .

٣-٨-٣العدوى الاجتماعية والتقليد الأعمى والاقتداء المخطوء ، كل ذلك يؤدي الى انتشار واستفحال ظاهرة التجاوز مع مرور الزمن . مع قناعتنا ان المجتمع الذي طالته الأيام ، ونالت منه الأقدار ، وتعثر مسير قافلته ، لا بدّ ان يبلغ حالاً يكون فيه للخير نصير وللشر نصيران ، للبناء يد وللهدم يدان . فيعم الخطأ في غفلة الصواب وينتشر السوء مع قلة المصلحين والأخيار .

٣-٩-٣تدني مستوى الإدارة الحكومية والرقابة الرسمية أتاح الفرصة لذوي النفوس الضعيفة في استغلال غياب السلطة وتحقيق المنافع الشخصية . ونؤكد على تكثيف الدور الرقابي وتطبيق القانون وردع المتجاوز . فليس التشريع نظرية مجردة ، بل هو قاعدة أصولية لإحقاق الحق وإزهاق الباطل ، ونصرة المظلوم وردع الظالم . وبعكس ذلك أصبح القانون حبراً على ورق ، لا جدوى منه ولا هيبة له . وإذا كان للنفس الضعيفة واليد السوداء جولة ، فمن الضروري ان يكون للسيف صولة تكسر شوكتها وتكبح جماحها .

المبحث الرابع

الدراسة التقويمية لمشكلة التجاوزات

شملت الدراسة الميدانية الجوانب الاتية

١- المقابلات الشخصية مع المسؤولين في التخطيط العمراني في محافظة الانبار ومديرية البيئة ودائرة الصحة وبلدية مدينة الرمادي والدوائر الخدمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة ٠

٢- المشاهدة الميدانية للمناطق المتجاوز عليها

٣- استمارة المسح الميداني حسب الوحدات السكنية بواقع استمارة واحدة لكل ١٠٠ وحدة سكنية والتي يوضحها جدول رقم (٤)

٤-١-٤السؤال الاول :-

ماهو برايك الخدمات التي تعتقد انها الاكثر تجاوزا في مدينة الرمادي ؟

فكان الاجابات هي (٤٧%) على ارصفة الشوارع اذ تركزت الاجابة في احياء (القطانة ،العزيزية، النور ،التاميم ، عثمان بن عفان ،الجمهوري) ويرجع السبب الى ان شوارع هذه الاحياء استخدمت للاغراض التجارية والصناعية وتمثل نوع التجاوز ببناء المحلات و السقائف او وضع البسطات الذي يؤدي الى السير في قعر الشارع وهذا ينعكس سلباً على حركة السيارات وحدوث الازدحامات والاختناقات المرورية بينما اجاب (٤٢%) من حجم العينة ان التجاوز على اراضي الخدمات العامة الي تقع في الاطراف الاحياء السكنية (عثمان ن عفان ، الملعب ، الصوفية ، القادسية ،محمد مظلوم) وقد كانت الاجابات بعدم وجود سكن وفترة انعدام سلطة القانون خصوصاً بعد الاحتلال الامريكي للعراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩ مما اصبح سكن عشوائي في الاراضي المخصصة للسكن مستقبلاً ٠واجاب (٣٧%) من التجاوز على خدمات البنى الارتكازية (شبكات الكهرباء، الماء ، شبكة المجاري) وكانت الاجابات بنسب متقاربة على احياء المدينة اذ اصبحت ظاهرة عامة تعاني منها المدينة مما يؤدي الى زيادة الضغط على محولات الكهرباء نتيجة الاستخدام غير الامثل وبالتالي كثرة انقطاع التيار الكهربائي وانسداد فتحات شبكة المجاري ٠

جدول رقم (٤)

توزيع استمارات الاستبيان على الأحياء السكنية في مدينة الرمادي لعام ٢٠١٠

ت	الحي	عدد الاستمارات	%
١	الصوفية	٣٠	١٢,٧
٢	القدس	٨	٣,٥
٣	التقدم	٥	٢,١
٤	القطانة	٤	١,٧
٥	العزيزية	٦	٢,٦
٦	الملعب	٢٢	٩,٦
٧	الجمهوري	٢٠	٨,٧
٨	محمد مظلوم	١٧	٧,٤
٩	الحوز	٩	٣,٩
١٠	الورار	٥	٢,١
١١	العروبة	٧	٣
١٢	الأندلس	١٠	٤,٣
١٣	التأميم	٦	٢,٦
١٤	الحرية	٥	٢,١
١٥	القادسية الأولى والثانية	٢٨	١٢,١
١٦	الحكم المحلي	٢	٠,٩
١٧	النور(٨ شباط)	٩	٣,٩
١٨	المعتصم (٣٠ تموز)	١٣	٥,٦
١٩	الرسالة	٤	١,٧
٢٠	العسكري	٥	٢,١
٢١	عثمان بن عفان	١٢	٥,٢
	المجموع	٢٣٦	%١٠٠

المصدر :- عمل الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان

٤-٢-٤السؤال الثاني :-

ما رايك باسباب التجاوز ؟

اتضح من خلال اجابات العينة التي بلغت (٦٤%) هي قلة الوعي لدى المواطيني من ناحية وضعف الرقابة من الجهات الحكومية وعدم اتخاذ قرارات رادعة للمتجاوزين بسبب الفساد الاداري من ناحية اخرى الذي اصبح حالة عامة في عموم المدن العراقية ومدينة الرمادي خاصة ٠ واجاب (٢٤%) من المتجاوزين بضعف تطبيق القانون او بسبب عدم القدرة لتنفيذ القانون لكون اغلب المتجاوزين هم من ذوي النفوذ واما بسبب ان هذه التجاوزاتاصبحت واقع حال ولا توجد طريقة للتعامل مع المتجاوزين ،او العدوى الاجتماعية للمتجاوزين ٠

٤-٣-٤السؤال الثالث :-

ما رايك في استغلال المناطق المتجاوز عليها ؟

تختلف الاجابات بنسبة (٤٨%) من حجم العينة تقترح اقامة مشاريع تقديم الخدمات وعلى اختلاف انواعها لسكان مدينة الرمادي بينما اجاب (٣٤%) من العينة استغلال الراضي اطراف المدينة الاحياء (عثمان بن عفان ،الملعب،الصوفية ،الحسي العسكري،القادسية الاولى والثانية) على تخصيص الاراضي التي تم التجاوز عليها وتمليكهم هذه الاراضي وادخالها ضمن التصميم الاساسي لكونهم لا يملكون دور سكنية ٠ اما الأراضي المطلة على نهر الفرات وقناة الورار فاجتاب

(٢٧%) من احياء (الورار ، والضباط الثانية والقدس والصوفية والتاميم والقادسية) على استغلال هذا التجاوز من خلال انشاء كورنيش وتقديم افضل الخدمات والتخلص من المشاكل التي تعاني منها هذه المنطقة بسبب سوء الاستخدام الامثل بمحطات الغسل وتبديل الدهن والوقود للسيارات فضلاً عن كون بعض المناطق لتجميع النفايات ٠

٤-٤-٤السؤال الرابع :-

ماهو مستوى الخدمات التي تقدمها الدوائر ذات العلاقة لسكان مدينة الرمادي وارتباط ذلك بالتجاوزات ؟

اجاب (٨٥%) من حجم العينة ان مستوى الخدمات من متدنية الى متوسطة لخدمات (الكهرباء ،المجاري ، التنظيف) ولجميع الاحياء السكنية ٠

٤-٥-٤السؤال الخامس :-

هل تؤيد تفعيل القوانين والتشريعات المتعلقة بلحد من ظاهرة التجاوزات ؟

الاجابة هي (٦٤%) من حجم العينة مع تفعيل القوانين والتشريعات اما النسبة المتبقية (٣٦%) رافضة لتطبيق القوانين والسبب بذلك لحاجة الاراء للعينة بانه سيفقد شيء هو المستفيد وذو مردود مالي له٠

٥-١الاستنتاجات

١- وجود تجاوزات كثيرة على المال العام في مدينه الرمادي تحديداً ، غير أنها مختلفة الصورة متباينة الهدف .

٢- ضعف واضح في الأداء الحكومي على مستوى الرقابة وتطبيق الفانون أدى الى تفاقم المشكلة مع مرور الزمن .

٣- تداول المحسوبية وسيادة العلاقات الاجتماعية بين المسؤولين والمواطنين المتنفذين أدت الى تأرجح القانون بين الإهمال والتطبيق .

٤- تلعب الهجرة من الريف الى المدينة دوراً ملموساً في نقل الجهل والتخلف الى المركز الحضري وعدم تكيف المهاجرين للحياة العصرية في زمن محدود .

٥- ليس التحضر في سكن الفرد في داخل المدينة فحسب ، بل هو ثقافة عامه وتطور حديث ونبذ التقاليد الباليه وتفاعل اجتماعي سليم واحترام الملكية العامة .

٦- للتربية الصالحة والتنشئة السليمة دور بارز في توجيه النفوس وتهذيب السلوك والبناء الاجتماعي القويم .

٧- تؤدي العدوى الاجتماعية والقدوة السيئة مفعولها في تقليد الناس للرد المتجاوز لاسيما عند غياب القانون . فمن أمن العقوبة أساء الأدب.

٨- ضعف مستويات الإدراك والثقافة والنضج الاجتماعي لدى المجتمع عامه والمتجاوزين خاصة ، قادهم الى العبث وتحقيق مآرب فردية على حساب المصلحة الوطنية .

٩- سوء تصرف بعض المسؤولين في الدوائر الحكومية ، يقود الى ردة فعل لدى بعض الناس ، معتقداً أن تجاوزه ثأراً مشروعاً من حكومة لم تنصفه حقاً وعدلاً .

١٠- مرور المجتمع العراقي عامه – بما في ذلك مجتمع الأنبار حضراً وريفاً – بنكسات سياسيه واجتماعية واقتصادية ، كان لها آثار بالغة العمق في نفسية الفرد وسلوكية المجتمع .

١١- قصور الجهد الإعلامي في التوعية والتثقيف والإرشاد دينياً واجتماعياً من حيث المعالجة والتنبيه الى حرمة المال العام والملكية الجماعية ونتائج التجاوز .

١٢- يشكل الزمن وتركم الأيام حلقة بارزة في مسيرة التطور والبناء الحضاري مادياً ونفسياً في المجتمعات المتخلفة . ومن غير الممكن الانتقال من التخلف الى التطور الاجتماعي العام دون المرور بهذه الحلقة .

١٣- لم تحسن الدوائر البلدية في مدينة الرمادي ، أختيار أماكن طرح وتكديس القمامة النهائي . اذ لم تأخذ المسافة ومهب الرياح بنظر الاعتبار .

١٤- كان استغلال الحوا النهرية على الفرات والورار عشوائياً ، ولم تستثمر عقلانياً بما يتلائم والحياة العصرية أسوة بمدن العالم المتحضر .

٥-٢التوصيات

١- تكثيف الدور الرقابي الرسمي وتطبيق القانون فعلياً وردع المتجاوز على المال العام ،وتحقيق مبدأ الموعظة والاعتبار في تحجيم الآخرين .

٢- محاربة المحسوبية نبذ العلاقات الاجتماعية السيئة التي تحقق المصالح الفردية على حساب مصالح الناس في الدوائر الحكومية .

٣- وضع أسس ومعايير علمية دقيقه لحالة الهجرة الريفية الى المدن وإمداد الريف بسبل التحضر والمدنية مع دعم المزارعين وتثبيتهم في مناطقهم .

٤- نشر الثقافة العامة في المجتمع من خلال المناهج الدراسية والمجالس وخطب المنبر ، والحث على حرمة المال العام وأهمية الخدمات في البناء الاجتماعي.

٥- نؤكد على ضرورة تربية الناشئة وفقاً لمبادئ الفضيلة وتقويم شخصية وسلوك الناشئ في وقت مبكر وإلهامه الصدق والإيثار وأحترم الناس وممتلكاتهم .

٦- من الضرورات القصوى أن يكون المسؤول الحكومي قدوة حسنة في التعامل مع عامه الناس ، فينعكس احترام الناس له على احترام المال العام .

٧- توجيه وسائل الإعلام الرسمية نحو ماهية الملكية العامة وسبل احترامها ووجوه منافعها وإقناعهم بأنها من ضرورات الحياة العصرية وان العبث بها يعني عبث الفرد بحياته .

٨- تكثيف البحوث والدراسات التي تخص المجتمع وتتفاعل معه وتوسيع حلقة البعد الأكاديمي – الميداني والأخذ بحصيلة هذه الدراسات رسمياً .

٩- من الأهمية بمكان أن تقوم الدوائر الحكومية الخدمية بالتجول والاختلاط بالمواطنين وأقامه الندوات التوجيهية وتسخير الهيئات التعليمية في المدارس للعون والمساعدة .

١٠- ضرورة قيام دوائر الدولة عامه والخدمية منها خاصة ، بالموازنة بين الحقوق والواجبات وكسب نفوس الناس وامتصاص ردة فعل المغبونين منهم حرصاً على سلامة المال العام .

١١- أعادة تشجير المناطق والأشرطة الخضراء وإعادتها الى سابق مهمتها والتوسع الممكن فيها انسجاماً مع التطور وارتفاع نسبة التلوث .

١٢- أعادة النظر بواقع مدخل مدينة الرمادي ولاسيما الغربي والشرقي منها مع ضرورة رفع كل ما يشوه جمالية المنظر وتحويله الى مناطق خارج المدينة .

١٣- أعادة النظر بمصارف القمامة الحالية ، ونقلها الى الصحراء وطمرها تحت الأرض ، وضرورة ترك المصارف الحالية التي لم تؤخذ في اختيارها ، المسافة ومهب الرياح .

رفع معامل المواد الإنشائية ومحلات غسل وتشحيم السيارات عن الحواف النهرية على نهر الفرات وجدول الورار ، وتشجير تلك الحواف حدائق ومتنزهات .

المصادر حسب تسلسلها في البحث

١- المعجم العربي الأساسي ، تأليف جماعة من اللغويين العرب ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٨٨ ،ص ٢٧٨ .
٢- عمر ،احمد مختار ،معجم اللغة العربية المعصرة ، ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٨٩٤
٣- Younan,R,A,opan space associate economic faction the physical structure of the mat – politer Rejion of Baghdad , Baghdad university,1985 ,p.j8
٤- منسي ، وليد عبدالله ،مظاهر التعدي الحضري في مدينة الكويت ،مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ،العدد ١٢٠ ، الكويت ٢٠٠٧ ،ص٦
٥- مديرية بلدية الرمادي ،قسم الأملاك ،بيانات غير منشورة .٢٠١٠
٦- مديرية إحصاء محافظة الانبار ، نتائج المسح والحصر ،بيانات غير منشورة
٧- مجلس الحكم المحلي لمدينة الرمادي ،٢٠٠٤
٨- وزارة الداخلية ،مديرية التخطيط العمراني ، قسم التخطيط المنطقة الوسطى التصميم الأساسي لمدينة الرمادي ،٢٠٠٨
٩- الدراسة الميدانية.
١٠-مديرية مرور محافظة الانبار ، شعبة الحاسبة ، بيانات غير منشورة ٢٠١٠